وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

النفط يواصل مكاسبه وسط توقعات بمزيد من تخفيضات إمدادات أوبك+

الرياض

ارتفعت العقود الآجلة للنفط أمس الاثنين لتواصل مكاسبها بفضل توقعات بتعميق تخفيضات الإمدادات من جانب أوبك+ لدعم توازن الأسواق والأسعار التي تراجعت منذ أربعة أسابيع بفعل انحسار المخاوف من تعطل إمدادات الشرق الأوسط.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 66 سنتا، بما يعادل 0.8 بالمئة، إلى 81.27 دولارا للبرميل، في حين بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 76.49 دولارا للبرميل، مرتفعا 60 سنتا أو 0.8 بالمئة.

وينتهي عقد شهر أقرب استحقاق لشهر ديسمبر في وقت لاحق يوم الاثنين، بينما ارتفعت العقود الآجلة لشهر يناير الأكثر نشاطًا 65 سنتًا، أو 0.9 %، عند 76.69 دولارًا للبرميل.

وتحدد سعر التسوية للعقدين على ارتفاع أربعة بالمئة يوم الجمعة بعد أن قالت مصادر في أوبك+ أن مجموعة المنتجين، المؤلفة من منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها بما في ذلك روسيا، من المقرر أن تدرس ما إذا كانت ستجري تخفيضات إضافية في إمدادات النفط عندما تجتمع يوم الجمعة 26 نوفمبر.

وانخفضت أسعار النفط بنسبة 20 % تقريبًا منذ أواخر سبتمبر، في حين تراجعت فروق أسعار خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بين الأشهر إلى مستوى التأجيل الأسبوع الماضي، وفي سوق الكونتانجو، تكون الأسعار الفورية أقل من أسعارها في الأشهر المقبلة، مما يشير إلى وجود إمدادات كافية.

وقال جورجي ليون، نائب الرئيس الأول لأبحاث سوق النفط في رايستاد إينرجي، في مذكرة العميل، إن المملكة العربية السعودية، القائد الفعلي لمنظمة أوبك، تعمل على موازنة الرغبة في ضمان توازن الأسواق عن طريق الحد من العرض مع العلم بأن القيام بذلك سيؤدي إلى مزيد من الانخفاض في حصتها السوقية الإجمالية.

وقال ليون «ستتطلع أسواق النفط لمعرفة ما إذا كانت السعودية ستمدد هذه التخفيضات حتى عام 2024 أو إذا اختارت إلغاءها تدريجيا أو ببساطة تركها تنتهي في نهاية هذا العام»، مستشهدا بتقديرات صندوق النقد الدولي لسعر التعادل المالي للنفط في المملكة العربية السعودية عند 86 دولارا للبرميل.

وقال توني سيكامور، محلل منصة آي جي للتداول عبر الانترنت، إن أسعار خام غرب تكساس الوسيط قد ترتفع نحو 80 دولارًا للبرميل على خلفية احتمال إعلان أوبك + عن تخفيضات أعمق في اجتماعها القادم على الرغم من أن الانخفاض إلى ما دون 72 دولارًا سيشجع إدارة بايدن على إعادة ملء احتياطي النفط الاستراتيجي الأميركي.

وقال سيكامور «كل ذلك يشير إلى أن الأسعار من المرجح أن تنتعش في النصف الأول من هذا الأسبوع»، ويتطلع المستثمرون أيضًا إلى اضطراب تجارة النفط الخام الروسي بعد أن فرضت واشنطن عقوبات على ثلاث سفن أرسلت خام سوكول إلى الهند.

ورفعت موسكو يوم الجمعة الحظر على صادرات البنزين مما قد يزيد من الإمدادات العالمية من وقود السيارات، جاء ذلك بعد أن ألغت روسيا معظم القيود على صادرات الديزل الشهر الماضي.

وقالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز يوم الجمعة إن شركات الطاقة الأميركية أضافت الأسبوع الماضي منصات للنفط والغاز للمرة الأولى منذ ثلاثة أسابيع، ويمثل عدد منصات النفط والغاز بمثابة مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي.

وقال محللو موقع انفيستنق دوت كوم، لم تحرك أسعار النفط سوى القليل في التجارة الآسيوية يوم الاثنين، حيث أبقت الصين، أكبر مستورد للنفط، على بأسعار الفائدة القياسية دون تغيير، في حين أن الاجتماع القادم لتنظيم البلدان المصدرة للبترول كان في التركيز بشكل مباشر.

وتكبدت الأسعار خسائر استمرت أربعة أسابيع متتالية، متأثرة بمخاوف من تدهور الطلب، وفي الوقت الذي أشارت فيه البيانات، وخاصة من الولايات المتحدة وأويك، إلى أن الإمدادات لم تكن شحيحة كما كان متوقعًا في البداية.

وأظهرت البيانات التي تم إصدارها الأسبوع الماضي زيادة أكبر من المتوقع في مخزونات النفط الأميركية، في حين ظل الإنتاج أيضًا على مقربة من المستويات القياسية، وكان هذا إلى جانب علامات على أن منتجي أوبك بخلاف المملكة العربية السعودية وروسيا قد زادوا من إنتاج الخام في الأشهر الأخيرة. وزادت البيانات الاقتصادية الضعيفة من العديد من الاقتصادات الرئيسية عن مخاوف من أن الطلب العالمي على النفط سوف يتباطأ في الأشهر المقبلة. وأبقت الصين على سعر الفائدة الرئيسي للقروض القياسي عند مستويات قياسية منخفضة يوم الاثنين، كما أطلقت المزيد من عمليات ضخ السيولة التي تهدف إلى دعم الاقتصاد. وفي حين أن واردات النفط الصينية ظلت ثابتة على مدار العام الماضي، فإن الظروف الاقتصادية المتزايدة في البلاد أثارت شكوك حول ما إذا كان الطلب على النفط سيظل قوياً. وقامت الصين أيضًا ببناء مستوى عالٍ من مخزونات النفط، ووضعت مؤخرًا قيودًا أكثر صرامة على المصافي المحلية، وتتصارع البلاد أيضًا مع تباطؤ طويل في سوق العقارات، وهو محرك رئيسي للاقتصاد.

وأشارت تقارير وسائل الإعلام إلى أن المملكة العربية السعودية وروسيا كانتا تدرس المزيد من التخفيضات في الإمداد لموازنة الاسواق، خاصة بعد أن تدنى خام برنت مؤخرًا إلى أقل من 80 دولارًا للبرميل.

وتعهد المنتجان الرئيسيان بمواصلة تخفيضات الإمداد حتى نهاية العام، ومن المتوقع الآن أن يعلنوا المزيد من التخفيضات في اجتماع أوبك في 26 نوفمبر، وكانت التخفيضات في الإمداد من المملكة العربية السعودية وروسيا نقطة دعم أساسية لتوازن العرض والطلب، مما دفع خام برنت إلى ما يقرب من 100 دولار للبرميل في وقت سابق من هذا العام، لكن المكاسب فشلت في الاحتفاظ بها، وسط سلسلة من الإشارات السلبية للسوق.

وقالت وزارة الطاقة الروسية يوم الجمعة إن روسيا رفعت القيود المفروضة على صادرات البنزين بعد إلغاء معظم القيود على صادرات الديزل الشهر الماضي قائلة إن هناك فائضا في المعروض بينما انخفضت أسعار الجملة. وقالت إنها قد تعيد فرض حظر على التصدير إذا لزم الأمر، مضيفة أن مخزونات البنزين ارتفعت إلى نحو مليوني طن متري.

وقالت الوزارة «على مدى الشهرين الماضيين، مع الحفاظ على كميات كبيرة من تكرير النفط، تم ضمان تشبع السوق المحلية وتحقق فائض في إمدادات بنزين السيارات، بما في ذلك في قناة مبيعات البورصة»، وفرضت روسيا، أكبر مصدر للديزل المنقولة بحرا في العالم، حظرا على صادرات الوقود في 21 سبتمبر من أجل معالجة الأسعار المحلية المرتفعة والنقص. ولم يتم استثناء سوى أربع دول سوفياتية سابقة، هي بيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقرغيزستان.

وخففت الحكومة القيود في 6 أكتوبر، وسمحت بتصدير الديزل عبر خطوط الأنابيب، لكنها أبقت على الإجراءات المتعلقة بصادرات البنزين. كما ظلت الإمدادات الخارجية من الديزل وأنواع الوقود الأخرى عن طريق الشاحنات والسكك الحديدية محظورة في ذلك الوقت.

وقد يؤدي إلغاء الحظر إلى تعقيد جهود روسيا لخفض صادراتها من النفط والمنتجات النفطية بمقدار 300 ألف برميل يوميا حتى نهاية العام، مقارنة بمتوسط المستوى الذي شهدته في مايو ويونيو. لكن روسيا أكدت أنها ستواصل خفضها الطوعي الإضافي للإمدادات حتى نهاية ديسمبر، كما أعلنت سابقا بالتنسيق مع مجموعة المصدرين أوبك+.

ويعد الديزل أكبر صادرات روسيا من المنتجات النفطية، حيث بلغت حوالي 35 مليون طن متري العام الماضي، وتم نقل ما يقرب من ثلاثة أرباع ذلك عبر خطوط الأنابيب، كما صدرت روسيا 4.8 مليون طن من البنزين في عام 2022. وقالت مصادر الصناعة إن الحكومة تستعد لإلغاء القيود المتبقية في منتصف نوفمبر. وقال مسؤولون إن الحظر سيُرفع بمجرد استقرار السوق المحلية.

إلى ذلك، يتوقع تقرير فوكس ايكونيمكس، لشهر ديسمبر 2023، أن يبلغ متوسط إنتاج نيجيريا من النفط الخام 1.36 مليون برميل يوميا في 2024. ومن المهم الإشارة إلى أن الرقم المتوقع يعتمد فقط على إنتاج النفط وليس إنتاج المكثفات.

وذكر التقرير أنه من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط في عام 2024 للعام الثاني على التوالي على خلفية زيادة الأمن في دلتا النيجر. وذكر كذلك أن ارتفاع إنتاج النفط الخام سيترجم إلى إمدادات الوقود التي تشتد الحاجة إليها للبلاد حيث تعمل مصفاة دانجوت على زيادة الإنتاج.

ومع ذلك، لا يزال تجدد الاضطرابات في دلتا النيجر يشكل خطرًا سلبيًا رئيسيًا على التوقعات، كما سلط التقرير الضوء على التحديات المتعددة الأوجه التي تواجه نيجيريا، بما في ذلك ندرة احتياطيات العملات الأجنبية، وتصاعد معدلات التضخم، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، النايرا.

وعلى الرغم من هذه العوائق، فمن المتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بحلول عام 2024، ويعتمد هذا النمو المتوقع على الارتفاعات المحتملة في الإنفاق الخاص والزيادة المتوقعة في إنتاج النفط الخام. ومع ذلك، أوضح التقرير أن هناك عدة عوامل تقف في طريقها لتقييد هذا التحسن الاقتصادي المتوقع، ومن الجدير بالذكر أن استمرار ارتفاع أسعار الفائدة، إلى جانب ارتفاع تكاليف المعيشة، والذي يتضح من معدل التضخم الهائل الذي بلغ 27.33 % اعتبارًا من أكتوبر 2023، يشكل عقبات هائلة تعيق التحسن الكبير.

لذلك، تم تحديد مراقبة قوة العملة النيجرية، النايرا، والسياسات المالية الحكومية، والتقلبات في أسعار الوقود كاعتبارات محورية في الأسابيع التالية، وأشار التقرير إلى المخاوف بشأن التراجعات المحتملة في الإصلاحات الاقتصادية في البلاد، لا سيما وسط تصاعد الخلاف الاجتماعي وحوادث سرقة النفط الخام في دلتا النيجر، وهي منطقة محورية لإنتاج النفط في نيجيريا.

وتشكل هذه التحديات الاجتماعية والاقتصادية مخاطر وشيكة على المسار الاقتصادي للبلاد، وأشار التقرير أيضًا إلى زيادة طفيفة في الزخم الاقتصادي لنيجيريا طوال النصف الأخير من عام 2023، مدفوعًا بشكل خاص بتضخم إنتاج النفط وزيادة صرف الائتمان من قبل المؤسسات المالية، ومن المؤسف أن هذا المسار التصاعدي لم يترجم بشكل موحد، كما يتضح من الانكماش في مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص، مما يشير إلى تراجع محتمل في حيوية الصناعة. وأشار التقرير أيضًا إلى أن وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية أكدت مؤخرًا اقتصاد نيجيريا بتصنيف بي ونظرة مستقبلية مستقرة. ومع اعترافها بالإصلاحات الجوهرية في دعم الوقود وأطر النقد الأجنبي، أشارت فيتش إلى المخاوف بشأن التفاوت المستمر بين أسعار الصرف الرسمية والموازية، إلى جانب ضعف نيجيريا الناجم عن ضعف صافي احتياطي النقد الأجنبي.

وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى إعاقة تقييم التصنيف بشكل أكثر إيجابية، على الرغم من الاعتراف ببعض الخطوات الحكومية الإيجابية. ومن المهم أيضًا ملاحظة أن التقرير ألمح إلى احتمال زيادة النمو الاقتصادي في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الأخرى في عام 2024، بسبب تزايد عدد السكان والاستثمارات الكبيرة في مشاريع البنية التحتية الموسعة. مع ذلك، فإن التحدي المصاحب المتمثل في خدمة الديون لا يزال يشكل مصدر قلق كبير لاقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

في وقت، تشهد شركات الحفر الأميركية أكبر زيادة في أسبوع واحد في منصات النفط منذ فبراير، وارتفع إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار 2 هذا الأسبوع بعد انخفاضه بمقدار 2 الأسبوع الماضي، وفقًا للبيانات الجديدة التي نشرتها شركة بيكر هيوز يوم الجمعة.

وارتفع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 618 منصة هذا الأسبوع، وحتى الآن هذا العام، قدرت شركة بيكر هيوز خسارة 161 منصة حفر نشطة، ويبلغ عدد منصات الحفر لهذا الأسبوع 457 منصة أقل من عدد منصات الحفر في بداية عام 2019 قبل الوباء، وارتفع عدد منصات النفط بمقدار 6 إلى 500، وهي أعلى زيادة في أسبوع واحد خلال 9 أشهر، وانخفض عدد منصات النفط الآن بمقدار 121 منصة حتى الآن في عام 2023، وانخفض عدد منصات الغاز بمقدار 4 منصات هذا الأسبوع إلى 114، بخسارة 42 منصة غاز نشطة منذ بداية العام. بينما بقيت الحفارات المتنوعة على حالها، وارتفع عدد منصات الحفر في حوض بيرميان بمقدار منصة واحدة هذا الأسبوع، وهو الآن أقل بـ 38 منصة من نفس الوقت من العام الماضي. وشهد عدد منصات الحفر في موقع إيجل فورد انخفاضًا بمقدار منصة واحدة وهو الآن أقل بـ 21 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي.

مضاعفة قدرة تصدير الغاز المسال في أميركا بحلول عام 2027

الرياض

من المتوقع أن تصل طاقة تصدير الغاز الطبيعي المسال في أميركا الشمالية إلى 24.3 مليار قدم مكعب يوميًا حتى عام 2027، أي أكثر من ضعف القدرة الحالية للمنطقة البالغة 11.4 مليار قدم مكعب يوميًا، حسبما قالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية في مذكرة، وقالت إنه من المتوقع أن تشهد الولايات المتحدة أكبر زيادة في قدرة تصدير الغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2027، لتصل إلى 9.7 مليار قدم مكعب يوميًا.

ومن المتوقع أن تحقق كندا والمكسيك، اللتان لا تعد أي منهما مصدرة للغاز الطبيعي المسال حاليًا، قدرات تصدير للغاز الطبيعي المسال تبلغ 2.1 مليار قدم مكعب يوميًا و1.1 مليار قدم مكعب يوميًا بحلول نفس العام، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة، وإن إضافات القدرات التي تدرسها إدارة معلومات الطاقة هي نتيجة لإجمالي 10 مشاريع جديدة في البلدان الثلاثة. ومع ذلك، فإن تقديراتها فيما يتعلق بالمكسيك ربما لم تعد دقيقة تمامًا.

ونظرت الإدارة في ثلاثة مشاريع بقدرة تصدير مجتمعة للغاز الطبيعي المسال تبلغ 1.1 مليار قدم مكعب في اليوم، والتي تضمنت 0.18 مليار قدم مكعب في اليوم من وحدة لاكاتش للغاز الطبيعي المسال التي أعلنت شركة نيو فورترس سابقًا أنها ستطورها بالتعاون مع شركة النفط والغاز الحكومية المكسيكية بيميكس. وقال المسؤولون التنفيذيون في شركة نيو فورترس مؤخرًا إن المشروع ليس قيد الدراسة حاليًا، وتشير التقارير الصحفية إلى أن الشركات ربما تخلت عنه بسبب الخلافات. ولا يزال المشروعان الآخران اللذان بحثتهما إدارة معلومات الطاقة في المكسيك قيد التنفيذ، ومن المتوقع أن تكون الوحدة البحرية التاميرا للغاز الطبيعي المسال جاهزة للعمل في ديسمبر من هذا العام، ويتكون المشروع من ثلاث وحدات، تبلغ قدرة كل منها على تسييل ما يصل إلى 0.18 مليار قدم مكعب في اليوم، وفي حين يشير تحليل إدارة معلومات الطاقة إلى أن الصادرات من الوحدتين البريتين المقترحتين يمكن أن تبدأ في عام 2025، فإن التصريح الرئيسي من وزارة الطاقة الذي ينتظره مشروع التاميرا لن يفرض عقوبات على المنشآت البرية، حسبما ذكرت وزارة الطاقة سابقًا.

وفي الوقت نفسه، فإن المرحلة الأولى من محطة اينرجيا كوستا أزول للغاز الطبيعي المسال بقدرة 0.4 مليار قدم مكعب في اليوم - وهو المشروع الآخر الذي تدرسه إدارة معلومات الطاقة - قيد الإنشاء بالفعل. وفي حالة الولايات المتحدة، نظرت إدارة معلومات الطاقة في خمسة مشاريع لتصدير الغاز الطبيعي المسال قيد الإنشاء حاليًا على ساحل الخليج: غولدن باس، وكوربوس كريستي المرحلة الثالثة، وريو غراندي، وبورت آرثر في تكساس، بالإضافة إلى بلاكيومين في لويزيانا. ومن المتوقع أن يتم تشغيل محطة غولدن باس، وفينتشر قلوبال بلاكيمينز، والتوسع في مصنع كوربوس كريستي بين عامي 2024 و2025، بناءً على المعلومات التي أصدرها مطوروها مسبقًا.

كما أخذت إدارة معلومات الطاقة في الاعتبار مشروعي تصدير بقدرة مشتركة تبلغ 2.1 مليار قدم مكعب في اليوم قيد الإنشاء حاليًا على الساحل الغربي لكندا وسيتم تزويدهما بالغاز الطبيعي من المنطقة الغربية للبلاد. ومن المتوقع أن يبدأ الغاز الطبيعي المسال في كندا، بقدرة تصدير تبلغ 1.8 مليار قدم مكعب يوميًا، الخدمة في عام 2025، في حين من المتوقع أن يبدأ مشروع وودفيبر للغاز الطبيعي المسال بقدرة 0.3 مليار قدم مكعب في اليوم، الخدمة في عام 2027.

ومن المتوقع أن يكون خط أنابيب كوستال قازلينك الذي تبلغ طاقته 2.1 مليار قدم مكعب يوميًا والذي سيزود الغاز الطبيعي المسال في كندا جاهزًا لتوصيل الغاز التشغيلي إلى المنشأة بحلول نهاية هذا العام، حسبما قال مطوره في وقت سابق من هذا الشهر.

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط إجمالي الطلب على الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة حوالي 13 مليار قدم مكعب يوميًا في عام 2023، وفقًا لوكالة ستاندرد آند بورز جلوبال كومموديتي إنسايتس، ومن المتوقع أن يرتفع ذلك إلى متوسط يبلغ حوالي 25 مليار قدم مكعبة يومياً بحلول عام 2028، ومتوسط يصل إلى حوالي 28 مليار قدم مكعبة يومياً بحلول عام 2030، وقد قام بلاتس بتقييم سعر على ظهر سفينة لساحل الخليج عند 12.12 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في 13 نوفمبر، بزيادة 51 سنتًا عن اليوم نفسه.

وقيم بلاتس خام برنت المؤرخ عند 82.70 دولارًا للبرميل في 9 نوفمبر، أي أقل بأكثر من 15 دولارًا للبرميل عن ذروة 2023 في أواخر سبتمبر، وستكون توقعات السوق موضع تركيز متزايد بينما يستعد التحالف للاجتماع في فيينا في 26 نوفمبر لمناقشة سياسة الإنتاج لعام 2024.

ووجد المسح أن أكبر منتجين في أوبك+، السعودية وروسيا، شهدا استقرار إنتاجهما في الغالب. وبلغ متوسط الإنتاج السعودي، الخاضع لتخفيضات طوعية بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا منذ يوليو، 9.00 ملايين برميل يوميا في أكتوبر، مع استمرار المملكة في الحفاظ على الإنتاج عند أدنى مستوياته منذ عامين.

وشهدت روسيا، التي قالت إنها ستنفذ خفضا في الصادرات بمقدار 300 ألف برميل يوميا لشهر أكتوبر يشمل المنتجات المكررة، ارتفاعا طفيفا في الإنتاج إلى 9.47 مليون برميل يوميا، وفقا للمسح. وقد تم تقويض انضباط إنتاجهم إلى حد ما بسبب العراق، الذي شهد ارتفاعًا بمقدار 90 ألف برميل يوميًا على أساس شهري إلى 4.40 مليون برميل يوميًا، مع إعلان الشركات في إقليم كردستان شبه المستقل عن إنتاج أعلى، على الرغم من التوقف المستمر لصادرات خطوط الأنابيب عبر ميناء جيهان التركي. ونما الإنتاج الأنجولي بمقدار 30 ألف برميل يوميا خلال الشهر ليصل إلى 1.15 مليون برميل يوميا، مع ارتفاع الصادرات واستأنفت مصفاة لواندا عملياتها الطبيعية في أوائل أكتوبر.

وتتعرض أنجولا، إلى جانب المنتجين الأفارقة الآخرين، لضغوط لإظهار إنتاج أعلى قبل إعادة تقييم الحصص في اجتماع أوبك + القادم. ومن المقرر أيضًا مراجعة التخفيضات الطوعية للمجموعة من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا، والتي تم تمديدها مؤخرًا حتى نهاية عام 2023، حيث يقول المسؤولون إنه يمكن زيادتها أو خفضها اعتمادًا على ظروف السوق.

ومن المقرر أن تظل التخفيضات الأخرى من قبل مختلف الأعضاء سارية حتى نهاية عام 2024. وتواصل أوبك+ إنتاج أقل بكثير من الحصص، مع معدل امتثال بلغ 112% في أكتوبر، بانخفاض من 114% في سبتمبر، وفقًا للمسح.

وأنتجت الدول غير الأعضاء في أوبك المشاركة في التخفيضات 410 آلاف برميل يوميا بموجب حصصها المجمعة في أكتوبر، وفي الوقت نفسه، أنتجت دول أوبك التي لديها حصص 417 ألف برميل يوميا أقل من حصصها المجمعة، وليس لدى أعضاء أوبك إيران وليبيا وفنزويلا والمكسيك غير الأعضاء في أوبك حصص بموجب اتفاق الإمدادات الخاص بالمجموعة.

ويدرس المشرعون الأميركيون الآن تشريعًا قد يفرض إجراءات على الموانئ والمصافي الأجنبية التي تعالج النفط المصدر من إيران. واشترت الصين، أكبر مستورد للخام في العالم وأكبر عميل لإيران، ما متوسطه 1.05 مليون برميل يوميا من النفط الإيراني في الأشهر العشرة الأولى من عام 2023، وفقا لبيانات تتبع السفن من فورتيكسا. وهذا أعلى بنسبة 60% من الذروة التي سجلتها الجمارك الصينية قبل العقوبات في عام 2017.

وقفزت الواردات هذا العام بعد أن رفعت طهران إنتاجها وعرضت تخفيضات كبيرة. وأظهر مسح أن إنتاج طهران ارتفع في أكتوبر تشرين الأول إلى 3.17 مليون برميل يوميا، وهو الأعلى منذ 2018، عندما أعادت واشنطن فرض العقوبات على إيران، وفقا لأرقام أوبك. ويقيس مسح بلاتس إنتاج رؤوس الآبار ويتم تجميعه باستخدام معلومات من مسؤولي صناعة النفط والتجار والمحللين، وكذلك من خلال مراجعة بيانات الشحن والأقمار الصناعية والمخزون الخاصة.

وسجلت الولايات المتحدة أعلى إنتاج شهري للنفط في التاريخ، وكان شهر أكتوبر أعلى شهر لإنتاج النفط في تاريخ الولايات المتحدة. وكان إنتاج النفط يرتفع بشكل مطرد منذ انهيار فيروس كورونا، على الرغم من جهود إدارة بايدن للطاقة الخضراء. ومع ذلك، قرب نهاية الفيديو، اشتكى من أنه بعد أن أدى جائحة كوفيد19- وأوامر البقاء في المنزل اللاحقة إلى انهيار أسعار النفط، توقفت شركات النفط عن الحفر. وقال إنهم يفضلون حجب الإنتاج لكسب المزيد من المال. وبعيداً عن المفارقة المتمثلة في شكوى الناشط في مجال تغير المناخ من عدم إنتاج ما يكفي من النفط لإبقاء الأسعار منخفضة، فقد فهم هذا الجزء بشكل خاطئ في الأغلب. على الرغم من أن التهمة تم توجيهها في كثير من الأحيان إلى شركات النفط على مدى العامين الماضيين، إلا أنه بعد انهيار كوفيد - 19، زاد عدد منصات التنقيب عن النفط بشكل مطرد.

وبعد مرور عام على الحادث، ارتفع عدد منصات الحفر بأكثر من 50%. وبعد عامين، تضاعف. وبعد عامين ونصف، تضاعف عدد منصات الحفر أكثر من ثلاثة أضعاف مستويات الانهيار. لذلك، وعلى النقيض من هذه الادعاءات، كانت شركات النفط تقوم بالتأكيد بالحفر. لكن الحقيقة هي أنهم لم يكثفوا أعمال الحفر بالسرعة التي كانوا عليها في الماضي. ولم يعودوا إلى مستويات ما قبل كوفيد، لسبب بسيط للغاية. لقد تم حرقها عدة مرات خلال العقد الماضي بسبب الإفراط في الحفر والتسبب في انهيار الأسعار.

ولكن تبين أن الخبراء في صناعة النفط ربما كانوا يعرفون ما كانوا يفعلون، وأن غير الخبراء الذين قدموا تعليقاتهم على ما ينبغي عليهم القيام به كانوا بعيدين كل البعد عن القاعدة. والحقيقة هي أن إنتاج النفط كان في ارتفاع مطرد منذ انهيار فيروس كورونا. وفي كل من السنتين الأوليين للرئيس بايدن في منصبه، نما الإنتاج خلال العام. وسوف تفعل ذلك مرة أخرى هذا العام.

وبحلول بداية عام 2023، بدا أن الولايات المتحدة يمكن أن تسجل رقماً قياسياً جديداً للإنتاج السنوي خلال العام. في الواقع، لقد قدمت ذلك أحد توقعاتي للطاقة لعام 2023 في شهر يناير. بينما بدأ عام 2023 عند 12.6 مليون برميل يوميًا، وبحلول مايو كان ذلك يصل إلى 12.7 مليون برميل يوميًا فقط. لكن ارتفاع أسعار النفط خلال الصيف أدى إلى زيادة الإنتاج، ومع الإصدار الرسمي الأخير للأرقام الشهرية لشهر أغسطس، تم تسجيل رقم قياسي جديد عند 13.05 مليون برميل يوميا.

وبالإضافة إلى متوسط الأسابيع الأربعة الماضية - التي تغطي شهر أكتوبر بأكمله تقريبًا - كان 13.2 مليون برميل يوميًا، وهذا أعلى بكثير من الرقم القياسي الشهري الذي تم تسجيله مؤخرًا اعتبارًا من أغسطس 2023، وكذلك الرقم القياسي السابق البالغ 13.0 مليون برميل يوميًا المسجل في نوفمبر 2019، علاوة على ذلك، بلغ الرقم القياسي السنوي السابق المسجل في عام 2019، 12.3 مليون برميل يوميا، وكان كل متوسط إنتاج شهري هذا العام أعلى من هذا المستوى. ومع وصول الإنتاج الأسبوعي حاليًا إلى 13.2 مليون برميل يوميًا، فمن المؤكد في هذه المرحلة أن عام 2023 سيسجل رقمًا قياسيًا جديدًا لإنتاج النفط السنوي.

«أرامكو السعودية» أنهت صفقة الاستحواذ على «فالفولين للمنتجات العالمية» بـ2.65 مليار دولار

الرياض

استعرض النائب التنفيذي للرئيس في قطاع الأعمال للمنتجات والعملاء في أرامكو السعودية، الأستاذ ياسر مفتي، إطلاق منتجات زيوت التشحيم للعلامة التجارية (فالفولين) التي استحوذت عليها أرامكو السعودية من خلال إحدى الشركات التابعة والمملوكة لها بالكامل بهدف أن تصبح أرامكو السعودية واحدة من أبرز العلامات التجارية المتكاملة في العالم بمجال زيوت التشحيم.

وتناول في حوار مع «الرياض» تفاصيل هذه الصفقة وهدفها وأثرها على أرمكو السعودية

أكملت أرامكو السعودية صفقة الاستحواذ على شركة فالفولين للمنتجات العالمية (فالفولين غلوبال أوبريشن) التابعة لشركة فالفولين الأمريكية وذلك بقيمة 2.65 مليار دولار، حدثنا عن هذه الصفقة؟

لا شك في أن هذا الاستحواذ سيؤدي إلى تعزيز حضور أرامكو السعودية العالمي في سوق زيوت التشحيم، كما يتيح الاستفادة المثلى من قدراتنا العالية على صعيد إنتاج زيوت الأساس، والبحث والتطوير، فضلًا عما يمثله من فرصة مشجعة لتعزيز علاقتنا مع الشركات المصنّعة للمعدات الأصلية في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال توسيع نطاق حضور (فالفولين غلوبال أوبريشن) كإحدى الشركات الرائدة بين العلامات التجارية متعددة الجنسيات لزيوت التشحيم، وهي المكانة التي شغلتها لأكثر من قرن ونصف.

ما الهدف من هذا الاستحواذ؟

تهدف أرامكو السعودية من خلال هذا الاستحواذ، الذي يأتي بعد توقيع الشركتين اتفاقية الشراء المعلن عنها في الأول من أغسطس 2022، إلى أن تصبح واحدة من أبرز العلامات التجارية المتكاملة في العالم بمجال زيوت التشحيم، وتسعى أرامكو السعودية للاستفادة من شبكة التصنيع والتوزيع القوية التابعة لشركة فالفولين، وشراكاتها القوية مع المستخدمين والموردين، وشهرة علامتها التجارية العالمية التي تمتد إلى 150 عامًا، من المتوقع أن تصبح أرامكو السعودية بعد هذا الاستحواذ واحدة من أبرز العلامات التجارية المتكاملة في العالم بمجال زيوت التشحيم.

خطط المستقبل

*ما أبرز الخطط المستقبلية في مجال زيوت التشحيم؟

مع أرامكو السعودية، سوف تتمتع مجموعة زيوت التشحيم فالفولين بميزات استراتيجية للاستفادة من نقاط القوة لكلتا العلامتين التجاريتين فالفولين وأرامكو السعودية، حيث تواصلان مساعيهما الدؤوبة في البحث والابتكار، وبدخول منتجات فالفولين إلى المملكة، انطلقت مراكز الخدمة السريعة للمركبات Valvoline Express Care في أعمالها ابتداءً بأول موقع لها بمدينة الخبر في سبتمبر 2023. والذي يقدم خدمات متميزة وعالية الجودة لأصحاب المركبات، تشمل تغيير الزيت بالكامل وخدمات الصيانة الخفيفة الأخرى. وإلى جانب تلك الخدمات، تمتد أعمال فالفولين كشريك رسمي لمواد التشحيم لفريق آستون مارتن لسباق الفورمولا 1 الذي لديه شراكة استراتيجية مع أرامكو السعودية، وتصل مبيعات العلامة التجارية فالفولين إلى أكثر من 140 دولة، وتتوفر من خلالها حلول لمحركات ونظم نقل الحركة، بما في ذلك المركبات ذات الأميال الطويلة والمركبات الثقيلة. وباعتبارها شركة تابعة لأرامكو السعودية مملوكة بنسبة 100%، تسعى فالفولين إلى مواصلة استثمارها بشكل إستراتيجي وتسريع هدفها على المدى البعيد المتمثل في توسيع أعمالها في مجال مواد التشحيم، من خلال ابتكار منتجات وحلول أعمال أكثر استدامة.

بموجب هذه الصفقة ستمتلك أرامكو السعودية العلامة التجارية (فالفولين) فيما يتعلق بأعمال المنتجات، فيما ستمتلك شركة (فالفولين) العلامة التجارية فيما يتعلق بأعمال خدمات البيع بالتجزئة الخاصة بها.

كيف سيكون عمل الشركتين في مجال انتشار ملكية علامة (فالفولين) التجارية؟

ستركز شركة فالفولين على أعمالها في مجال خدمات البيع بالتجزئة في السوق، بما في ذلك تعزيز مسار نموها ونموذج خدماتها. ومن المتوقع أن تستفيد خدمات البيع بالتجزئة من المركز المالي القوي والاستراتيجية الواضحة لتحقيق القيمة، بما في ذلك توسيع نطاق نموذج خدمات الصيانة الوقائية للسيارات ذي المستوى العالي لمالكي السيارات الكهربائية، والأساطيل مع زيادة عدد السيارات المسجلة، وتنضم شبكة فالفولين لـ17000 محطة خدمة ذات علامات تجارية تابعة لأرامكو السعودية في جميع أنحاء العالم. حيث توفر محطات خدمة أرامكو السعودية للمستهلكين خطًا جديدًا من خدمات السيارات في المملكة، إلى جانب منتجات التشحيم النهائية، مما يتوقع أن يؤدي إلى زيادة توسيع خدمات العلامة التجارية «أرامكو» للبيع بالتجزئة إلى محفظة متنوعة من العملاء.

هل ستستمر شركة (فالفولين غلوبال أوبريشن) في أعمالها من خلال مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، أم سيتم نقل المقر الرئيس للمملكة؟

نعم، ستستمر (فالفولين غلوبال أوبريشن) في أعمالها من خلال مقرها الرئيس في مدينة ليكسينغتون بولاية كنتاكي.

هذا الاستحواذ يعزز حضور أرامكو السعودية المتزايد في سوق زيوت التشحيم ذات العلامة التجارية المتميزة ويفتح آفاقًا عالية لتعزيز مكانة الاسم الذي يزيد عمره عن 150 عامًا على مستوى العالم، كيف ترى هذه العملية التكاملية؟

يتوافق قطاع المنتجات العالمية التابع لشركة فالفولين مع إستراتيجية النمو التي تنتهجها أرامكو السعودية فيما يتعلق بزيوت التشحيم لأنها ستسهم في إضافة قيمة لإنتاجنا من زيوت الأساس حول العالم، وكذلك ستساعد في تطوير قدراتنا في البحث والتطوير في هذا المجال، وأيضًا ستسهم في الانتفاع بعلاقاتنا مع شركات تصنيع المعدات الأصلية. وسيستمر تطوير العلامة التجارية الشهيرة لشركة فالفولين وحضورها العالمي وتوسيع نطاقها تحت إشراف أرامكو السعودية، مما يوفر ركيزة للنمو المستقبلي ويُسهم في تكامل محفظة أعمال قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، وتعمل هذه العلامة التجارية الشهيرة على تمكين أرامكو السعودية من تسريع هدفها الاستراتيجي بعيد المدى المتمثل في توسيع أعمالها في مجال مواد التشحيم على مستوى العالم، والوصول إلى الأسواق المتنامية في الصين، وأفريقيا، والهند.

هل ستستخدم زيوت فالفولين في أعمال ومصانع أرامكو السعودية؟

بطبيعة الحال تتمتع منتجات فالفولين باعتمادية عالية وهي زيوت تم اعتمادها من كبرى الشركات المصنعة للمعدات OEM، لذلك ومن باب أولى سيتم اعتماد زيت فالفولين في داخل أرامكو السعودية سواءً في القطاع الصناعي مثل زيوت التوربين أو قطاع النقل ومعداته. وقد بدأنا فعليًا باستخدام زيوت أرامكو السعودية في القطاع الصناعي، كما نسعى للتوسع لتغطية الطلب الداخلي.

ما الكلمة التي توجهها لمنسوبي شركة فالفولين؟

نرحب بموظفي فالفولين غلوبال أوبريشن وعلامتها التجارية، وهي أحد أكثر الأسماء شهرة في القطاع، ضمن عائلة أرامكو السعودية. ونحن سعداء بانضمام الكوادر المميّزة في شركة فالفولين الذين يتواجدون في أكثر من 29 دولة إلى عائلة أرامكو السعودية، وفي الوقت نفسه، نحن متفائلون أن يوفر انتشارنا العالمي أساسًا قويًا، الأمر الذي يعزز خطتنا للمرحلة التالية من تطوير هذه العلامة التجارية التاريخية.

المخزونات النفطية المرتفعة تدفع نحو تخفيضات أعمق .. تراجع مراكز المضاربة الاقتصادية

تلقت أسعار النفط الخام دعما في بداية تعاملات الأسبوع من توقعات بإجراء وزراء الطاقة في تحالف «أوبك +» تخفيضات إنتاجية جديدة خلال اجتماعهم المرتقب يوم الأحد المقبل.

وترجح السوق النفطية بقوة قيام المجموعة بمناقشة مزيد من تخفيضات الإنتاج التي يقدرها البعض بمليون برميل يوميا إضافية.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون «إن العرض الأعلى من المتوقع أدى إلى تآكل قدر كبير من العجز المتوقع في الربع الرابع»، حيث يرجح البعض حاليا العودة إلى الفائض في الربع الأول من عام 2024.

وذكر المحللون أن اجتماع أعضاء «أوبك +» يوم الأحد المقبل سيشهد مناقشات مكثفة وربما التوافق على تعديلات جديدة في سياسة الإنتاج، بعد أربعة أسابيع متتالية من الخسائر في أسعار النفط، لافتين إلى تقارير دولية لا تستبعد إجراء تخفيضات أعمق نظرا لانخفاض مراكز المضاربة والفروق الزمنية وبيانات المخزونات الأعلى من المتوقع.

وأوضحوا أن التقارير الدولية ترى أنه إذا انضم أعضاء آخرون في «أوبك +» إلى تخفيضات الإنتاج فإن فائض العرض المتوقع للربع الأول من العام المقبل قد يختفي، مبينين أن الميزان النفطي للفترة المتبقية من هذا العام صار ليس بالقدر الذي كان متوقعا في البداية حيث أدى العرض الأعلى من المتوقع إلى تآكل قدر كبير من العجز المتوقع خلال الربع الرابع من عام 2023.

وفي هذا الإطار، قال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، «إن أسواق النفط الخام متفائلة بالاجتماع الوزاري الموسع لتحالف (أوبك +) يوم الأحد المقبل»، ويرجح أنه سيدعم عودة المكاسب السعرية من خلال تقييد جديد للمعروض النفطي، مبينا أنه في ظل الوضع الحالي لا يزال من المتوقع أن تعود السوق إلى الفائض في الربع الأول من العام المقبل.

ولفت إلى أن فرص انضمام أعضاء «أوبك +» الآخرين إلى التخفيضات لا تزال غير واضحة في الوقت الحالي، لكن مع انخفاض أسعار النفط بما يقرب من 20 في المائة منذ أواخر سبتمبر الماضي فمن المؤكد أن إمكانية إجراء تخفيضات أوسع نطاقا مطروحة بقوة على الطاولة في اجتماع المنتجين المقبل.

من ناحيته، ذكر رودولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، أن زيادات الإنتاج من خارج تحالف «أوبك +» خاصة إنتاج النفط من الولايات المتحدة والبرازيل وجيانا أدى إلى وفرة نسبية في المعروض النفطي، ما أدى إلى تراجع أسعار النفط على مدار أربعة أسابيع متتالية.

وأضاف «في الوقت نفسه يقول بعض التجار إن الطلب ليس جيدا، حيث شهد البعض شحنات خام غرب تكساس الوسيط تم تحميلها في نوفمبر ولا تزال تنتظر المشترين».

من ناحيته، أوضح ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن العقود الآجلة لخام برنت شهدت تراجعا مطردا مع انخفاض عقود يناير وفبراير، مشيرا إلى أن الزيادات المستمرة في مخزونات الخام الأمريكية والنمو في الإمدادات من خارج «أوبك» عكسا التصورات والتقديرات السابقة عن ضيق سوق النفط الخام.

وذكر أن الحفارين في الولايات المتحدة يشهدون حالة من النشاط مجددا، حيث تحاول منطقة النفط الصخري الزيتي مرة أخرى التعافي من تراجع النشاط في فترات وأعوام سابقة، مبينا أن عدد منصات النفط في هذه المرة يزيد بأكبر هامش في تسعة أشهر حيث ارتفعت منصات التنقيب عن النفط بمقدار ست منصات إلى 500 وهي أكبر قفزة أسبوعية منذ أواخر فبراير.

بدورها، أكدت مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة «أجركرافت» الدولية، أن منطقة الشرق الأوسط تلعب الدور المحوري الأكبر في إمدادات وإنتاج النفط الخام، مشيرة إلى بيانات دولية تؤكد أنها أيضا المنطقة الوحيدة التي تجاوزت فيها الاستثمارات في مجال النفط والغاز مستويات ما قبل الوباء.

ونقلت عن شركة وود ماكينزي تأكيدها أن الاستثمار العالمي الحالي في مجال التنقيب والإنتاج الذي يبلغ نحو 500 مليار دولار سنويا يكفي لتلبية ذروة الطلب على النفط في ثلاثينيات القرن الحالي، مبينة أن تراجع أسعار النفط في الآونة الأخيرة يرجع في الأغلب إلى البيانات الاقتصادية الضعيفة في الدول الغربية.

وفيما يخص الأسعار، ارتفعت العقود الآجلة للنفط أمس لتواصل مكاسبها بناء على توقعات بتخفيض مجموعة «أوبك +» الإمدادات على نحو أكبر لدعم الأسعار التي تشهد تراجعا منذ أربعة أسابيع.

وخلال التعاملات أمس، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 66 سنتا بما يعادل 0.8 في المائة إلى 81.27 دولار للبرميل.

كما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 60 سنتا بما يعادل 0.8 في المائة إلى 76.49 دولار للبرميل.

وانتهى عقد أقرب استحقاق لشهر ديسمبر أمس، في حين ارتفعت العقود الآجلة لشهر يناير الأكثر نشاطا 65 سنتا أو 0.9 في المائة إلى 76.69 دولار للبرميل.

وسجل العقدان ارتفاعا 4 في المائة عند التسوية يوم الجمعة.

وقال جورجي ليون كبير نواب رئيس أبحاث سوق النفط في «ريستاد إنرجي» في مذكرة للعملاء «إن السعودية تعمل على موازنة الرغبة في إبقاء أسعار النفط مرتفعة عن طريق الحد من الإمدادات، مع علمها بأن ذلك سيؤدي إلى انخفاض إضافي لحصتها السوقية الإجمالية». ويراقب المستثمرون أيضا احتمال تعطل إمدادات نفط خام من روسيا بعد أن فرضت واشنطن عقوبات على ثلاث سفن أرسلت خام سوكول إلى الهند.

ورفعت موسكو يوم الجمعة الحظر على صادرات البنزين ما قد يزيد من الإمدادات العالمية من وقود السيارات. يأتي ذلك بعد أن ألغت روسيا معظم القيود على صادرات الديزل الشهر الماضي.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 81.08 دولار للبرميل يوم الجمعة مقابل 82.22 دولار للبرميل في اليوم السابق. وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثالث انخفاض له على التوالي، وأن السلة خسرت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 83.71 دولار للبرميل.

صناعة البترول اليابانية تتوقع تمديد «أوبك+» خفض الإمدادات بعد ديسمبر

الاقتصادية

توقع شونيتشي كيتو رئيس اتحاد صناعة البترول في اليابان أمس، تمديد أوبك+ خفض الإمدادات بعد ديسمبر لدعم أسعار النفط.

وقالت مصادر من أوبك+ لـ«رويترز»، إن من المقرر أن يدرس التحالف ما إذا كان سيفرض تخفيضات نفط إضافية حينما يجتمع في 26 نوفمبر، وذلك بعد تراجع أسعار الخام بنحو 20 في المائة منذ أواخر سبتمبر.

ويتألف تحالف أوبك+ من منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها بقيادة روسيا.

وقال شونيتشي كيتو في مؤتمر صحافي: «على الأقل، تخفيضات الإنتاج الحالية يحتمل أنها ستستمر».

وأضاف: «لا نعلم إذا ما كانت ستفرض تخفيضات إنتاج أكبر».

وتعهدت السعودية وروسيا ودول أخرى أعضاء في أوبك+ بأن يكون إجمالي خفض إنتاج النفط بواقع 5.16 مليون برميل يوميا أو نحو 5 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على النفط في سلسلة من الخطوات التي بدأت في أواخر 2022.

وتشمل التخفيضات 3.66 مليون برميل يوميا من جانب أوبك+ وتخفيضات طوعية إضافية من السعودية وروسيا.

وذكر كيتو أن الاتحاد يتوقع أن تظل أسعار نفط دبي في نطاق بين 80 و95 دولارا للبرميل في الشهر المقبل. وكيتو يشغل أيضا منصب رئيس مصفاة النفط إدميتسو كوسان.

وشكلت أوبك ما يعرف بتحالف أوبك+ مع عشر من أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم من خارج المنظمة، ومنها روسيا، في نهاية 2016.

ويمثل إنتاج أوبك+ نحو 40 في المائة من إنتاج النفط العالمي والهدف الرئيس للتحالف هو تنظيم إمدادات النفط إلى السوق العالمية.

تشكل صادرات الدول الأعضاء في أوبك زهاء 60 في المائة من تجارة النفط العالمية. وفي 2021، قدرت أوبك أن الدول الأعضاء فيها تمتلك أكثر من 80 في المائة من احتياطيات النفط العالمية المؤكدة.

ونظرا إلى تمتعها بتلك الحصة السوقية الكبيرة، يمكن أن تؤثر القرارات التي تتخذها أوبك في أسعار النفط العالمية. ويجتمع أعضاؤها بانتظام لتحديد كمية النفط التي ستباع في الأسواق العالمية.

ونتيجة لذلك، تميل أسعار النفط إلى الارتفاع عندما تقرر تلك الدول خفض الإمدادات مع تراجع الطلب، بينما تتجه الأسعار إلى الانخفاض عندما تقرر المجموعة ضخ مزيد من النفط في السوق.

وتراجعت أسعار النفط في 16 نوفمبر نحو 5 في المائة إلى أدنى مستوى في أربعة أشهر وسط مخاوف إزاء النمو الاقتصادي. ثم تعافت بعد ذلك بفضل توقعات أن تتخذ أوبك+ إجراءات لدعم الأسعار.

«ستاندرد آند بورز» تحذر من نقص طويل الأمد في إمدادات الغاز لمصر

الشرق الأوسط

حذرت وكالة «ستاندرد آند بورز»، من أن تصاعد وتيرة حرب إسرائيل في غزة، قد تترك مصر في مواجهة نقص طويل الأجل في وقت تعاني فيه الإمدادات من نقص بالفعل.

وترى الوكالة، في تقرير اطلعت «الشرق الأوسط» على نسخة منه الاثنين، أن «الحرب ستقتصر إلى حد كبير على إسرائيل وغزة... ولن تستمر لأكثر من 3 إلى 6 أشهر. ومع ذلك، فإن مزيداً من التصعيد، الذي يمتد أيضاً إلى ما وراء حدود إسرائيل، قد يؤدي إلى إتلاف خطوط الأنابيب أو عرقلة الشحن في مضيق هرمز».

وتعتقد، الوكالة في هذا الإطار، أنه «إذا حدث ذلك فإن صادرات إسرائيل من الغاز قد تتوقف تماماً. ولا نعتقد أن كثيرا من المنتجين في مجلس التعاون الخليجي سيكونون قادرين على سد هذه الفجوة، لأن معظم إنتاجهم من الغاز متعاقد عليه بالفعل. وقد يترك هذا مصر في مواجهة نقص طويل الأجل في وقت تعاني فيه الإمدادات من نقص بالفعل».

وأضافت «نحن نفترض أن الحرب ستظل متمركزة في غزة، وسيكون لها تأثير منخفض على جيران إسرائيل، ولكن إذا امتدت إلى قنوات توصيل مهمة، فإن مصر - التي تعمل بالفعل على تقنين الغاز - قد تواجه صعوبات على المدى المتوسط، من وجهة نظرنا».

وأشارت «ستاندرد آند بورز»، هنا إلى أن هذا الوضع قد يؤدي إلى «الإضرار بجودة الائتمان في المنطقة إذا تصاعدت حدة هذه الحرب».

كانت الوكالة قد خفضت، تصنيفها الائتماني لديون مصر السيادية طويلة الأجل بالعملة الأجنبية والمحلية إلى «B-» من «B»، برؤية مستقبلية مستقرة، بينما حافظت على تصنيف الديون السيادية قصيرة الأجل عند «B»، وذلك في أحدث تقرير لها عن الاقتصاد المصري في 20 أكتوبر (تشرين الأول) الماضي.

كما خفضت، النظرة المستقبلية لتصنيف إسرائيل إلى سلبية، نظراً لانتشار مخاطر الحرب مع «حماس» على نطاق أوسع، ليصبح تأثيرها أكثر وضوحاً على اقتصاد إسرائيل مما كان متوقعاً. وأكدت الوكالة تصنيف إسرائيل عند «AA-»، وهي رابع أعلى درجة.

وأوقفت إسرائيل، منذ بدء الحرب، العمل في حقل تمار للغاز، الذي ينتج نحو 10 مليارات متر مكعب من الغاز، يستخدم نحو 85 في المائة منها للسوق المحلية الإسرائيلية، ويصدّر نحو 15 في المائة المتبقية إلى الأردن بهدف توليد الكهرباء، ومصر بهدف الإسالة والتصدير لأوروبا. وعاد إنتاج حقل تمار للعمل في 9 نوفمبر (تشرين الثاني).

منذ عام 2020، قدمت إسرائيل جميع إمدادات الغاز الطبيعي للأردن تقريباً، و5 في المائة إلى 10 في المائة من احتياجات مصر، وفقاً لبيانات «إس & بي كوميدتي إنسايت».

انخفض إنتاج الغاز في إسرائيل بنسبة 50 في المائة، بسبب تداعيات الحرب. فقد أنتجت إسرائيل نحو 22 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي عام 2022، أي نحو 1 في المائة من الإجمالي العالمي. وقامت بتصدير 9 مليارات متر مكعب إلى مصر والأردن، ويأتي معظم إنتاج الغاز الإسرائيلي من الحقول البحرية في البحر الأبيض المتوسط.

حققت مصر اكتفاء ذاتيا في إنتاج الغاز لتلبية الطلب المحلي، منذ 2019، ويتم استهلاك حوالي 60 - 65 في المائة منه وقوداً لتوليد الطاقة، ويذهب 20 - 25 في المائة للاستخدام الصناعي.

واستوردت مصر حوالي 6 مليارات متر مكعب من الغاز في عام 2022، من إسرائيل، تقوم بتحويل بعض منه إلى غاز طبيعي مسال، ثم تصدره بعد ذلك إلى أوروبا.

وتساهم مصر بأقل من 5 في المائة من احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي. ولا تحتاج دول الاتحاد الأوروبي إلى الغاز المصري حالياً، إذ إن دول التكتل تجاوزت مستوى المخزون المستهدف بنسبة 95 في المائة، وباستثناء شتاء بارد بشكل غير عادي، فقد تتراجع أوروبا عن طلب الغاز المصري خلال موسم الشتاء المقبل.

يأتي هذا فيما تعاني مصر انقطاعات في التيار الكهربائي، نظراً لزيادة الطلب المحلي على الكهرباء، في ظل نقص إمدادات الغاز، حتى قبل تصاعد حرب إسرائيل في غزة.

النفط يعزز مكاسبه... والأنظار على إمدادات «أوبك بلس»

الشرق الأوسط

ارتفعت العقود الآجلة للنفط خلال تعاملات جلسة الإثنين، بداية تداولات الأسبوع، لتواصل مكاسبها بناءً على توقعات بتخفيض محتمَل من مجموعة «أوبك بلس»، في الإمدادات على نحو أكبر.

وانحسرت المخاوف بشأن تداعيات الحرب في الشرق الأوسط، من تعطل الإمدادات.

وبحلول الساعة 14:11 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 2.18 في المائة إلى 82.37 دولار للبرميل. كما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2.3 في المائة إلى 77.80 دولار للبرميل.

وسجل العقدان ارتفاعاً 4 في المائة عند التسوية يوم الجمعة، آخر تداولات الأسبوع، بعد تقارير تفيد بأن «أوبك بلس» تبحث تخفيضات إضافية في إمدادات النفط، عندما تعقد اجتماعها في 26 نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري.

وتوقع رئيس اتحاد صناعة البترول في اليابان، الاثنين، أن تمدد «أوبك بلس» خفض الإمدادات بعد ديسمبر (كانون الأول) لدعم أسعار النفط.

وتعهدت السعودية وروسيا ودول أخرى أعضاء في «أوبك بلس» بأن يكون إجمالي خفض إنتاج النفط بواقع 5.16 مليون برميل يومياً أو نحو 5 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على النفط في سلسلة من الخطوات التي بدأت في أواخر 2022. وتشمل التخفيضات 3.66 مليون برميل يومياً من جانب «أوبك بلس» وتخفيضات طوعية إضافية من السعودية وروسيا.

ويراقب المستثمرون احتمال تعطل إمدادات نفط خام من روسيا بعد أن فرضت واشنطن عقوبات على ثلاث سفن أرسلت خام سوكول إلى الهند. ورفعت موسكو يوم الجمعة، الحظر على صادرات البنزين مما قد يزيد من الإمدادات العالمية من وقود السيارات. ويأتي ذلك بعد أن ألغت روسيا معظم القيود على صادرات الديزل الشهر الماضي.

وظلت روسيا أكبر مورّدي النفط إلى الصين في أكتوبر الماضي، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط من الخام الروسي.

وورد في بيانات صادرة عن الإدارة العامة للجمارك في الصين، أن إجمالي واردات الصين من روسيا، بما في ذلك الإمدادات عبر خطوط الأنابيب وشحنات بحرية، بلغ 8.54 مليون طن متري أو 2.01 مليون برميل يومياً الشهر الماضي.

لكنّ الشحنات الروسية واصلت الاتجاه الهابط المسجل في الشهر السابق، إذ تراجعت 5.6 في المائة مقارنةً بمستوى سبتمبر (أيلول) عند 2.13 مليون برميل يومياً.

وسجل إجمالي الشحنات من السعودية 6.64 مليون طن أو 1.56 مليون برميل يومياً ليتقلص 16.2 في المائة مقارنةً بالعام السابق. وهبطت أيضاً واردات الصين من الخام السعودي على مدى الشهرين المنصرمين، فتراجعت مستويات أكتوبر 2.5 في المائة مقارنةً بسبتمبر. وذلك نظراً لالتزام المملكة بالتخفيض الطوعي، الذي أعلنت عنه من أجل استقرار الأسواق.

ورفعت السعودية مجدداً أسعار البيع الرسمية للعملاء الآسيويين في أكتوبر لتواصل نسق تسعير صاعد منذ يونيو (حزيران) الماضي. ودفع هذا المصافي الصينية إلى طلب إمدادات أقل والبحث عن بدائل أقل ثمناً من سوق المعاملات الفورية.

وسيستمر خفض السعودية للإنتاج بواقع مليون برميل يومياً حتى نهاية العام الجاري، وتعهدت موسكو أيضاً بتمديد خفض الصادرات بواقع 300 ألف برميل يومياً حتى نهاية العام.

عودة ارتفاع أسعار الغاز في أوروبا

الوطن

عادت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا إلى الارتفاع خلال الأسبوع الحالي على خلفية توقعات بانخفاض درجات الحرارة مع دخول فصل الشتاء في أوروبا، إلى جانب مخاوف المستثمرين إزاء اتساع نطاق الصراع في الشرق الأوسط.

وزادت أسعار العقود الآجلة للغاز الطبيعي الهولندي (المعيار الأوروبي) - تسليم ديسمبر 2.52% إلى 46.20 يورو (50.45 دولار) لكل ميجاواط/ساعة.

وصعدت أسعار العقود الآجلة للغاز البريطاني - تسليم ديسمبر (الأكثر نشاطا) 3.30% إلى 117.50 بنس (1.46 دولار) لكل وحدة حرارية بريطانية.

وحسب تقرير، نشرته وكالة «بلومبرغ»، فمن المتوقع انخفاض درجات الحرارة في معظم مناطق شمال غرب أوروبا دون المتوسط الطبيعي لهذا الوقت من العام مع اقتراب نهاية الشهر الجاري، مما يرجح زيادة الطلب على الغاز الطبيعي لأغراض التدفئة.

وقال «جوناثان ستيرن»، الباحث في معهد «أوكسفورد» لدراسات الطاقة، في تصريح للوكالة، تعقيبا على حدث الاستيلاء على سفينة إسرائيلية في البحر الأحمر أمس، إنه من المحتمل اتساع نطاق الصراع في الشرق الأوسط، مما قد يؤدي إلى تعطل تدفقات الغاز القطري إلى أوروبا. لكن لا توجد أي دلائل على حدوث شيء من هذا القبيل حاليا.

خبير أوابك: إنتاج الغاز في السعودية قد يوفر مليون برميل نفط يوميًا

الطاقة

من شأن زيادة إنتاج الغاز في السعودية، المساعدة في استغلال موارد النفط بشكل أكبر، وهو الاتجاه الذي تدعمه الاكتشافات الجديدة التي أعلنت عنها المملكة، الأحد 19 نوفمبر/تشرين الثاني (2023).

وفي هذا السياق، يرى خبير الغاز والهيدروجين في منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول أوابك، المهندس وائل حامد عبدالمعطي، أن السعودية في حاجة ماسّة إلى الغاز على المستوى المحلي، كما أن خططها التنموية تعتمد على إطلاق كل الإمكانات لاستغلاله، وبشكل خاص الغاز غير التقليدي «الصخري والحبيس».

جاء ذلك بحسب تصريحاتها التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، إذ يقول الخبير: إن «التوسع في استهلاك وإنتاج الغاز في السعودية، يسمح لها باستغلال النفط بشكل أفضل»، وهذا النفط ستتوفر منه كميات تتراوح بين 500 ألف ومليون برميل يوميًا -على أقلّ تقدير- يجري استهلاكها.

وأوضح «عبدالمعطي» أن هذه الكميات من النفط ستُستَهلَك، ومن ثم يمكن توجيه الكميات المنتجة من الغاز إلى التصدير دون أيّ استثمارات إضافية تتكبدها المملكة في قطاع النفط، حسب تغريدة له بمنصة «إكس».

اكتشافات الغاز في السعودية

من المنتظر أن يرتفع إنتاج الغاز في السعودية خلال المرحلة المقبلة، بعد إعلان وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان اكتشافات غاز بأرقام كبيرة في مناطق متعددة في البلاد، على يد شركة أرامكو.

وتوصلت عملاقة الطاقة السعودية «أرامكو» إلى اكتشاف حقلين للغاز الطبيعي في منطقة الربع الخالي، وهما حقلا الحيران والمحاكيك، وفق بيان نشرته منصة الطاقة المتخصصة.

في حقل الحيران، تدفّق الغاز من مكمن «حنيفة» في بئر (الحيران - 1) بمعدل 30 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا، بجانب 1600 برميل من المكثفات، كما تدفّق من مكمن «العرب - ج» في الحقل نفسه بمعدل 3.1 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا، وفق الأرقام التي نشرتها وكالة الأنباء السعودية «واس». بالوقت نفسه، تدفَّق الغاز في حقل المحاكيك، من بئر (المحاكيك - 2) بمعدل 0.85 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا، وذلك بالتزامن مع اكتشاف غاز طبيعي في 5 مكامن بحقول مكتشفة سابقًا، منها مكمن «الجلة» في حقل «عسيكرة» في الربع الخالي، بعد أن تدفّق الغاز بمعدل 46 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا.

تعليقًا على تلك الاكتشافات، يقول خبير أوابك المهندس وائل حامد عبدالمعطي، إن هذه الاكتشافات من المرجح أن تحتوي على الغاز غير التقليدي الذي تزخر به المملكة في منطقة الربع الخالي، وهو الأمر الذي من المنتظر أن يتضح في وقت لاحق.

وأضاف أن تلك الاكتشافات تدعم إنتاج الغاز في السعودية، لافتًا إلى أنها تعدّ إضافة لاحتياطيات أرامكو المؤكدة من الغاز الطبيعي، التي كانت تبلغ نحو 201.9 تريليون قدم مكعبة في نهاية العام الماضي 2022.

الغاز الحبيس في السعودية

في 14 نوفمبر/تشرين الثاني من العام الجاري 2023، تمكنت عملاقة الطاقة «أرامكو» من دعم إنتاج الغاز في السعودية، من خلال إنتاج أول غاز حبيس غير تقليدي من منطقة أعمالها في جنوب الغوار، إذ أنجزت الشركة المشروع قبل شهرين من الموعد المحدد.

ومن شأن هذه الخطوة أن تدعم إستراتيجية الشركة لزيادة إنتاج الغاز في السعودية، بأكثر من نصف إنتاج عام 2021 بحلول عام 2030، وفق بيان نشره الموقع الإلكتروني لأرامكو، واطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وتبلغ قدرة المعالجة في المرافق التي شغّلتها أرامكو في جنوب الغوار نحو 300 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا من الغاز الخام، و38 ألف برميل يوميًا من قدرة معالجة المكثفات.

ولفتت الشركة إلى مواصلة جهودها لرفع قدرة المعالجة الإجمالية لأكثر من الضعف، وذلك استجابة للطلب المتزايد على الغاز، بهدف الوصول للهدف الإستراتيجي لجنوب الغوار، المتمثل في توفير 750 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا من الغاز الخام في أقرب وقت.

وقال الرئيس للتنقيب والإنتاج في أرامكو السعودية، ناصر النعيمي، إن إنتاج أول غاز حبيس غير تقليدي من جنوب الغوار يعدّ علامة فارقة، توضح التقدم الحقيقي الذي تحرزه إستراتيجية الشركة للتوسع في إنتاج الغاز في السعودية.

وأضاف: «نعتقد أن الغاز له دور في تلبية احتياجات المملكة من الطاقة منخفضة الانبعاثات، ودعم نمو قطاع المواد الكيميائية، ولا شك في أن القدرة على بدء الإنتاج قبل شهرين من موعده، وبأقلّ من الميزانية المقررة، يُعدّ شهادة على تفاني موظفينا، وتصميمهم على مواصلة تعزيز أعمالنا بقطاع التنقيب والإنتاج».

يشار إلى أن إنجاز أرامكو يعدّ الثاني لها، بعد بدء إنتاج الغاز الحبيس في حقل شمال المملكة في 2018، وتسليم 240 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا للعملاء في وعد الشمال.

ما هو الغاز الحبيس؟

يشرح خبير أوابك المهندس وائل حامد عبدالمعطي معنى الغاز الحبيس الذي أنتجته شركة أرامكو مؤخرًا بالقول، إنه الغاز الموجود داخل صخور ذات نفاذية ومسامية منخفضة، ويصنَّف على أنه من مصادر الغاز غير التقليدية (تكلفة إنتاجها أكبر من المصادر التقليدية).

وأضاف: «يعود أول تعريف له إلى حقبة السبعينيات، حينما حددته الولايات المتحدة آنذاك بأنه الغاز الموجود في صخور ذات نفاذية (أقلّ من 0.1 ملي دارسي)، وكان الغرض من هذا التعريف هو تحديد الآبار المنتجة من هذه التكوينات، التي ستحصل على اعتمادات ضريبية من الحكومة الفيدرالية وسلطة الولاية.

ولفت خبير أوابك إلى أن التعريف القديم لم يعد صالحًا في الوقت الحاضر، إذ بات تعريف الغاز الحبيس أكثر ارتباطًا بالجانب الاقتصادي لاستخراجه في ضوء التقدم التقني، وتراجع تكلفة الحفر والتشقيق، وفق التغريدة التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

ومن ثم، وفق عبدالمعطي، انخفض حدّ النفاذية «المستعمَل سابقًا» لتصنيف مكامن الغاز الحبيس إلى 0.01 ملي دارسي، وفي بعض الحالات إلى أقلّ من 0.001 ملي دارسي، كما هو الحال ببعض حقول الغاز في الولايات المتحدة حاليًا.

حجم إنتاج الغاز في السعودية

كشف تقرير حديث لشركة أبحاث الطاقة ريستاد إنرجي توقعاته بشأن أداء إنتاج الغاز في السعودية دورًا مهمًا في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة حتى عام 2040.

ولفت التقرير، الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، إلى حاجة المملكة لتعزيز إنتاج الغاز الطبيعي من حقول الغاز غير المصاحب إضافة لحقول الغاز غير التقليدي، مثل حقل الجافورة، وهو أكبر حقل للغاز الصخري الغني بالسوائل في الشرق الأوسط.

وأوضح أن شركة أرامكو كانت قد رصدت استثمارات بنحو 100 مليار دولار لتطوير مشروع حقل الجافورة، وسط توقعات بأن تصل ذروة إنتاجه من الغاز الصخري عند 2 مليار قدم مكعبة يوميًا بحلول عام 2030.

وقدّرت شركة الأبحاث العالمية أن تصل المملكة إلى هدف الذروة الإنتاجية متأخرًا قليلًا بعد عام 2035؛ الأمر الذي يمثّل 15% من إجمالي إنتاج الغاز في السعودية بحلول هذا التاريخ.

يشار إلى أن إنتاج الغاز في السعودية كان قد قفز خلال المدة بين عامي 2010 و2020 بنسبة 30%، بدعم من تطوير الحقول غير المصاحبة، إذ بلغ متوسط الإنتاج في نهاية العقد الماضي 11 مليار قدم مكعبة يوميًا، وفق أرقام أعلنتها إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

شكراً